الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
الإدارة العامة للجماعات العمومية المحلية
عـدد 212ر/
منشـــور عـــدد 6

17 فيفري 1999

من وزير الداخلية

إلى

السـادة الـولاة

الموضـوع : حول تسويغ المحلات ذات الصبغة التجارية و الصناعية أوالسكنية .

المصاحبـ : أنموذجا عقدين .

وبعـــد ، نظرا لما تمت ملاحظته من إختلاف بشأن عقود كراء المحلات ذات الصبغة التجارية والصناعية أوالسكنية المعتمدة حاليا من طرف البلديات والمجالس الجهوية وخاصة من حيث مضمونها .

ولتلافي النقائص الملاحظة في هذا الميدان ، وفي إطار السعي إلى مراجعة هذه العقود بما يجعلها موحّدة بالنسبة لكافة الجماعات العمومية المحلية فقد تمّ إعداد أنموذجين لعقدي كراء ، يتعلق الأنموذج الأول بعمليات تسويغ المحلات الصناعية أو التجارية ، في ما يخص الثاني تسويغ المحلات المعدّة للسكنى .

والمرغوب الإذن باعتماد أنموذجي العقدين المذكورين في عمليات تسويغ المحلات الراجعة بالملكية للمجلس الجهوي أو البلديات والمعدّة منها سواء لأغراض تجارية أو صناعية أو سكنيّة ، مع وجوب الحرص على :

- التحيين الدوري والآلي للعقود سواء المبرمة سابقا أو التي يعتزم إبرامها .

- إستخلاص المعينات المستوجبة في إبانها بما يضمن مستحقات الجماعات المعنية من ناحية وتلافيا لما قد يطرأ من نزاعات في الغرض مع المتسوغين من ناحية أخرى .

- إعتماد النسب المبينة أسفله كنسب قصوى لا يمكن تجاوزها عند الترفيع في معين الكراء السنوي :

5 % بالنسبة لمحل سكني .

10 % بالنسبة لمحل تجاري وصناعي .

- عدم التردد في تطبيق بنود العقد في صورة تلدد بعض المتسوغين عن الخلاص .

وزير الداخلية

والسلام %

علي الشاوش